

التنمية الاقتصادية - الاجتماعية
في لبنان
قضايا وسياسات

14

سلسلة غير دورية، تعنى، بالشؤون والقضايا السياسية والإجتماعية



**التنمية الاقتصادية الاجتماعية في لبنان:
قضايا وسياسات**

**التنمية الاقتصادية الاجتماعية في لبنان:
قضايا وسياسات**

أوراق المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
المقدمة إلى المنتدى اللبناني الداخلي

حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: التنمية الاقتصادية الاجتماعية في لبنان:

قضايا وسياسات

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الإعداد: فريق من الباحثين

الطبعة الأولى: تشرين الأول ٢٠٠٩ م

الموافق شوال ١٤٣٠ هـ

القياس: ١٥ × ٢٤ سم

العدد: الرابع عشر

ثبات المحتويات

٧	مقدمة
الورقة الأولى:	
٩	« نحو تنمية مستدامة ومتوازنة في لبنان
١١	أولاً: في مفهوم النمو والتنمية والإنماء المتوازن
١٣	ثانياً: في وصف الأمة ونتائجها
١٦	ثالثاً: في سبل الخروج من الأزمة
الورقة الثانية:	
٢٣	أيّ سياسات اجتماعية للبنان
٢٦	أولاً: مبادئ إصلاح السياسات الاجتماعية
٣٠	ثانياً: القضايا الاجتماعية الأربع
ثالثاً: ملاحظات منهجية عامة على ورقة FEMISE بشأن «السياسات الاجتماعية المتكاملة»:	
٤	الورقة الثالثة:
تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إطار تطوير القطاع	
٤٧	الخاص اللبناني وتعزيز قدرته على المنافسة
٥٠	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان: تحديد النطاق
٥٢	التحديات التي تواجه مشاريع SME في لبنان
٥٨	خلاصات ووصيات بشأن برامج العمل الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
٦٢	ملاحظات على ورقة عمل FEMISE

الورقة الرابعة:

٦٥	رؤية متكاملة للتنمية الزراعية في لبنان
٦٧	مدخل عام
٦٧	أربعة أخطاء في النظرة إلى الزراعة
٧١	المحاور الرئيسية للتنمية الزراعية في لبنان
٧٣	ـ رؤية متكاملة لتنمية القطاع الزراعي في لبنان
٧٣	أولاً: الأهداف
٧٤	ثانياً: المدخل الأساسية لتنمية القطاع الزراعي
	ثالثاً: المبادئ الرئيسية التي ينبغي إتباعها في تنمية
٧٧	رابعاً: في الحلول والإجراءات
٤١	الملاحق
	الملحق الأول: البيان الختامي للمنتدى اللبناني الداخلي الأول
٩٣	للتربية الاقتصادية والاجتماعية.
	الملحق الثاني: البيان الختامي للمنتدى اللبناني الداخلي الثاني
٩٧	تحت عنوان «أي سياسات اجتماعية للبنان».
	الملحق الثالث: توصيات المنتدى اللبناني الداخلي الثالث
١٠٥	حول «تنافسية الشركات والمنافسة».
	الملحق الرابع: البيان الختامي للمنتدى اللبناني الداخلي
١١٣	الرابع بشأن الزراعة

المقدمة

هذه الدراسة ، تضمّ مجموعة الأوراق التي قدمّها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق كمشارك في المنتدى اللبناني الداخلي ، فضلاً عن التوصيات الصادرة في مختلف المحاور التي شكلت موضوعات المنتدى على مدى جلساته الأربع ، منذ أيار ٢٠٠٧ وحتى شباط ٢٠٠٩ ، وهي :

- سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- القطاع الخاص والتنافسية
- أيّسياسات اجتماعية
- الزراعة

وكانت مدينة بيروت قد شهدت في أيار ٢٠٠٧ انطلاق أعمال «المنتدى اللبناني الداخلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» بدعوة من مفوضية الاتحاد الأوروبي في بيروت ، وتنظيم «المنتدى اليورو-متوسطي للمعاهد الاقتصادية والاجتماعية» (FEMISE) ، وسط حرص أوروبي على مشاركة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان ، والهيئات الاقتصادية اللبنانية الرئيسة .

أما الأحزاب والكتل النيابية المشاركة فهي : التنمية والتحرير ، الوفاء للمقاومة ، اللقاء الديمقراطي ، تيار المستقبل ، التغيير والإصلاح ، الكتلة الشعبية ، القوات اللبنانية ، حزب الكتائب ، النواب الأرمن ، الحزب القومي السوري الاجتماعي ، التكتل الطرابلسي .

ومن الهيئات الاقتصادية : جمعية مصارف لبنان ، جمعية تجّار بيروت ، الاتحاد العمالي العام ، جمعية المزارعين .

وفي الواقع ، يندرج هذا المنتدى في سياق السعي الأوروبي لصياغة «خطط

عمل» تطلبها «الشراكة المتوسطية» ، سبق أن أُعلن عنها في مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، واستكمل الشق الرئيس منها المتعلق بالسياسة والأمن بعد مفاوضات بين الدولة اللبنانية (مثلثة بوزارة الخارجية والمغتربين) والمفوضية الأوروبية في بروكسل ، حيث مقر المفوضية بين ٥ و ٦ نيسان ٢٠٠٦ ، ويتناول هذا الشق المنجز تحديداً التعاون في مجالات السياسة والأمن والدفاع المشترك ودعم جهود «مكافحة الإرهاب» ، ومراقبة الحدود والهجرة غير المشروعة ، إضافة إلى مسائل اللاجئين الفلسطينيين وحقوق الإنسان وقضايا المرأة ، وأسلحة الدمار الشامل .

ويأتي إشراك الأحزاب والهيئات المحلية في صياغة الشق الآخر من خطط العمل المشار إليها ، وال المتعلقة بموضوعات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ومسائل التجارة والنقل والطاقة . . . ، تعبيراً عن رغبة أوروبية في إرسال إشارة للشركاء الدوليين بالتزام جميع الفرقاء اللبنانيين ، الإصلاحات المطلوبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، مقدمة لدفع هؤلاء الشركاء لتقديم الدعم المطلوب مادياً ومعنوياً من جهة ، واقتنياً منهم أيضاً (أي الأوروبيين) بأن تحقيق أهداف «الشراكة المتوسطية» لا يتوقف على التزام ورغبة الدولة وحسب ، بل على مؤسساتها وأحزابها في إجراء الإصلاحات المشار إليها من جهة أخرى .

ويأتي هنا دور الجهة المنظمة (أي FEMISE) كإطار بحثي يجري ضمنه صهر السياسات وصياغة التوصيات فيما خص العلاقات الاقتصادية بين أوروبا وشركائها المتوسطيين ، والعمل على نشر وتوزيع هذه الأبحاث لضمان انتفاع المؤسسات العامة والخاصة على السواء ، الوطنية منها والمتعددة الجنسية .

ومتدى "FEMISE" هو شبكة يورو-متوسطية أُسست في حزيران ٢٠٠٥ كمنظمة لاتبغي الربح . وتضم في عضويتها أكثر من ٧٥ معهداً للبحوث الاقتصادية تمثل الدول الشريكة في عملية برشلونة ، وعدها ٣٧ دولة ، منها ٢٧ دولة أوروبية عضو في الاتحاد الأوروبي و ١٠ دول متوسطية .